

حاكم فيجوز ان يكون واحد او كان عليه الصلاة والسلام يبيت
 عبد الله بن رواحة وحده خارجا الى خيبر بخلاف حكمي
 الصيد فلا بد من التعدد والتمرق انهما كما كانا يجانبا
 عن النبي من غير حنيفة اشبهها المتورين والتقويم لا يكفي فيه
 واحد وتنتهي الآية **ص** وان اختلفوا فالاعرف **ص** يعني انه اذا
 خرمي بثلاثة في رثن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان اختلفوا
 فقال احدكم مثلا ستة واخر ثمانية واخر عشرة اخذ بقول
 الاعرف ان كان سوارا اجم الاقل او الاكثر قولنا في رثن واحد
 اخترازا عما اذا وقع التحريم **ص** في اربان فانه يوجد يقول
 الاول **ص** والامن كل جزئ **ص** اي وان استوفوا في المعرفة اخذ
 من كل واحد جزء على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة اخذ
 من قول كل الثلث وهكذا اظهور اجم احد هامة واخر تسعين
 واخر ثمانين فيركي عن تسعين وليس ذلك اخذ استبول من رأي
 تسعين انما هو كواقفة ثلث مجموع قالوه وبجارية المولف تصدق
 بغير الامداد فصدق باخذ الثلث من قول احد هامة من الاخذ
 الثلثين مثلا فكان ينبغي ان يقول في كل نسبة قابله مجموع
ص وان اصابه جائحة اعتبرت **ص** الضمير في اصابته كما وقع في
 الخوص اجم وان اصابته الجائحة ما وقع فيه التحريم قبل جناه
 اعتبرت فان بقي بعدها تجب فيه الزكاة زكاه والا فلا وليس
 هنا بيع وعمله التبيخ عبد الرحمن علي بابيع بعد الطيب انظر فيه
 في شرحنا الكبير **ص** وان زادت على تحريمي عارف فالاجاب الاقلام
 وهل على ظاهره او الوجوب بتاويل **ص** تقدم انه يشترط في
 الخوص ان يكون عدلا عارفا فاذا خرمي الثمرة فوجبت التز
 ما

ما

ما خرمي فانه ياخذ زكاة الزايد قيل وجوبا وقيل استحبابا
 قال بينهما ومن خرمي عليه اربعة اوسق فوجبت خمسة
 فاجب الي ان يركي لقلة اصابة الخرمي اليوم فتقول الامام
 اجب الي ان يركي جملة بمعنى الاشياخ على الوجوب كما حكى
 يحكم به يظهر انه خطأ صراح وهذا اجل الاكثر وحله يعني على
 الاستحباب كابن رشد وعياض لتقليل بقلة اصابة الخرمي
 فلو كان على الواجب لم يلتفت الى اصابة الخرمي ولا الى خطأ
 ومخوض زادت لو لفتت الثمرة عن تحريمي المدل اعرف
 فان ثبت التنقي بالبينة المعادلة مما يجرى والام تنقي الزكاة ولاه
 يتقبل قيل ربما في فتحة الاحتمال كون التنقي منه قاله الجلاب
 وتفتقر التليل انه لو تحقق ان التنقي من خطأ الخرمي
 لفتت الزكاة وهذا الموضع احد مواضع من المدونة حل فيها
 اجب على الواجب وفيها ولا يتوصلي من ابوال ادل والبا
 ولا بالمثل المزوج ولا بالبيد والتم اجب الي من ذلك ومنها
 قولها في العبد بظاهري ان يصوم ومنها قوله في السلم الثاني
 اذا باع الوكيل بغير العلم اجب الي ان يقطن وفي السلم الثالث
 في النصارى يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مسلم اجب
 الي الا يشتره مسلم حتى يقبضه من النصارى ومنها قوله
 في استيرال امة الراية ينيب عليها غامب اجب الي ان يبيعهما
 رضي الحج الثالث اجب الي ان يصوم مكان كسر المدبر او في الصلاة
 والى عار ينوقرة او نحوها او يرض ما يشاء اجبت له الاعادة
 اساو في الحجر ولا يتولى الحجر الا القاضى قبل فضا حب الشطة
 قال القاضي اجب الي وفي السوق اجب الي ان لا تنقطع الابا

اجب